مثلا الاين وهو حصول الجسم في المكان لا يتقرر للجسم الا بتقرر وتحقق المكان ومثله المتى وبقية المقولات النسبية كما لا يخفى واعلم انه لو قال قدم الكم والكيف على ساير الاعراض لكونهما اظهر تقررا في موضوعهما دونها لتوقف تعقلها على تعقل الغير وقدم الكم على الكيف لانه اعم وجودا لما افاد امرين الاول وجه تقديمها على غيرهما الثاني وجه تقديم الكم على الكيف مع سلاسة التركيب وحسن الايجاز قوله ما يقبل القسمة اعلم ان القسمة تطلق على القسمة الوهمية والقسمة الفرضية والقسمة الفعلية بالفاقيهما وقد يعبر عن الثانية بالتقسيم العقلي والثالثة بالقسمة الانفكاكية قال القاضي مير القسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئيا والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كليا اه ومعناه ان العقل اذا حلل امتدادا معينا بمعونة الوهم الى اجزا معينة تسمى هذه قسمة وهمية واذا حكم بان هذا الامتداد وكل جزء من اجزايه يقبل التحليل لا على هذا الوجه كان تقسيما فرضيا عقليا وانما فرقوا بين الوهم والفرض العقلي لما ثبت عندهم ان الوهم يقف في القسمة لانه لا يدرك الاشيا الصغيرة لانها تفوت عن الحس والوهم انما يدرك الصور الجزئية المتادية اليه من الخيال وتلك الصور الجزئية حاصلة من ادراك الحواس الظاهرة وحيث كان لا يدرك ما فات عن الحس لا يقوى على قسمته واما العقل فلا يقف لانه يتعلق بالكليات المشتملة على الامور الصغيرة والكبيرة والمتناهية وغير المتناهية فيكون مدركا لها بلا وقوف له في القسمة وبهذا ظهر وجه جعلهم القسمة الوهمية من خواص الكم دون الفرضية ووجه تعرضهم في تعريف النقطة لنفي الاثنين لما ان الكم لا يفوت عن الحس فيقوى الوهم على قسمته ويعلم من ثبوت القسمة الوهمية له ثبوت الفرضية بالاولى واما النقطة فانها تفوت عن الحس فلا يقوى الوهم على قسمتها لكن العقل لا يقف فاحتيج للتعرض لنفي قبول القسمين وقيل النقطة شي ذو وضع لا يقبل القسمة اصلا لا وهما ولا فرضا ولا فعلا واما القسمة الفعلية

فتنقسم

قوله الى كسر وقطع قال العلامة حسن جلبي على المواقف هذا الحصر بحسب الظاهر من كلما تمم غالبا والا فقد يكون الفك بدونهما كما اذا جرحت حرجة ذالفك بعض اجزايه عن بعض اذ ليس هذا الفك بطريق الكسر وهو ظاهر ولا بطريق القطع لاحتياجه الى آلة نافذة كما صرح به السيد في شرح المواقف لجوهر اهو بعضه

فتنقسم الى كسر وقطع فتحدث في الجسم هويتين ثم ان عروض القسمة الفعلية الوهمية للجسم بواسطة قيام الكم به واما القسمة الفعلية فلا يقبلها الكم المتصل الذي هو المقدار لما تقرر ان القابل يبقى مع المقبول والا لم يكن قابلا له وعند عروض الفصل والفك على الجسم لا يبقى المقدار الاول بعينه لانه متصل واحد في ذاته لا مفصل فيه اصلا بل يزول ويحصل هناك كان اي مقداران اخران لم يكونا موجودين بالفعل نعم الكم المتصل الحال في المادة الجسمية يعد المادة لقبول القسمة الانفكاكية وان لم يمكن اجتماع ذلك الكم مع تلك القسمة ومعلوم ان المعد لا يجامع الاثر بل يعدم عند وجوده كالخطوات الموصلة للمقصد فالقابل للقسمة الانفكاكية هي المادة اي الهيولى الباقية بعينها مع الانفكاك والانفصال دون المقدار الذي هو الكم المتصل ولا يقبل الكم المنفصل ايضا القسمة الفعلية لانها عبارة عن زوال الاتصال ومعلوم ان معروض الكم المنفصل وهو المعدود من حيث انه معروض لها لا يكون متصلا واحدا في نفسه بل منفصلا بعضه عن بعض فلا يتصور هناك زوال اتصال حقيقي واذا لم يتصور ذلك في المعدود الذي قد يكون محسوسا فاولى في العدد العارض قوله وهو فرض شي غير شي يصلح لكل من الوهمية والفرضية فان اريد فرضا جزئيا كانت القسمة وهمية وان اريد كليا كانت فرضية ولعله لم يذكر صفة القسمة ولم يقيدها بالوهمية بان يقول القسمة الوهمية ليكون ما ذكره صالحا للقسمين على التاويلين وان كان العموم قيدوا بالوهمية لكن لا للتخصيص بل النظر للفرضية بل لمقابلها اعني الانفكاكية فصنيعه حسن قوله ليدخل الخ مذاق العبارة يقتضي انه لو كان لم يكن هذا المعنى مراد الم يدخل واحد منهما او دخل احدهما دون الاخر بل قوله بعد وهذا المعنى لا يلحق المقدار الخ ربما يفيد انه لو لم يكن هذا المعنى مرادا لم يدخل الا الكم المنفصل لكن الاول حق دون الثاني فكان الاولى للمص ان يقول وهذا هو المراد هنا دون الفعلية والا لم يدخل شي من افراد المعرف والتبس الشايع في التعريف ان لا يقال قيد كذا ليدخل الخ لان هذا اصل وضع التعريف بل المقصود الاولي منه شرح ماهية المعرف فذات التعريف تقتضي دخول

لان ما يقبل القسمة الوهمية احق ان يقبل الفرضية